شكاوى الأقباط المصريين للأمم المتحدة

obeikan.com

obeikan.com

شكاوى الأقباط المصريين للأمم المتحدة

وافقت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على مناقشة المزاعم القبطية بوجود اضطهاد للأقباط في مصر الذي تقدم به إليها المهندس عدلي أبادير زعيم ما يسمى بأقباط المهجر - وهو مهندس ورجل أعمال يقيم في سويسرا ، والمتحدث الرسمي باسم ما يسمى "الأقباط المتحدون"، وبديهي أن الأقباط المتحدون أو المهندس عدلي أبادير لا يمثل كل أقباط المهجر، كما أنه بداهة لا يمثل الأقباط الذين يعيشون في مصر والذي يزعم أنهم يتعرضون للاضطهاد.

وكان الأقباط المتحدون قد عقدوا مؤتمراً في العام الماضي في الكونجرس الأمريكي ، وتحدثوا عن وجود اضطهاد للأقباط في مصر ، يتمثل في خطف الفتيات وأسلمتهن بالقوة ، وعمل مذابح للأقباط ، كما زعموا أن الأقباط لا يصلون إلى المناصب العليا في الدولة المصرية ، ويتم التمييز ضدهم في الشأن العام ، وقد حضر عدداً من المثقفين المصريين - من المسلمين والمسيحيين - هذا المؤتمر المشبوه ، وإذا كان المسلمون الذين حضروا هم من دعاة العلمانية والمعادين للخط الإسلامي عموماً ، فإن الأقباط الذين حضروا هم من دعاة وجود اضطهاد للأقباط في مصر ، وقد وصفت الأوساط الإسلامية والمسيحية هؤلاء في حينها بأنهم يقومون بدور معين لصالح الضغوط الأمريكية على مصر ، ولكن الغريب أن أحداً من الأجهزة الحكومية الرسمية ، أو الكنيسة المصرية لم يساءل هؤلاء الحاضرين عن ذلك في حينها مما جعل الأقباط المتحدون يصعدون من حملتهم على الحكومة المصرية .

المزاعم التي أثارها الأقباط المتحدون في الشكوى المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان

الدولية ، والتي حولتها اللجنة إلى الأمم المتحدة ، والمزاعم التي يثيرها أقباط المهجر عموماً هي مزاعم أقل ما يقال فيها أنها ملفقة وكاذبة ومزورة .

فإذا كانت هناك شكوى عن عدم القدرة على بناء الكنائس إلا بتصريح من رئيس الجمهورية ، فإن عدد الكنائس إلى عدد السكان المسيحيين أكبر من عدد المساجد إلى عدد السكان المسلمين ، فضلاً عن أن الكنائس تتميز عادة بالاتساع ووجود مرافق ملحقة من مزارع ومدارس ومرافق اجتماعية وهي مفتوحة على مدار الساعة ، بعكس المساجد التي في معظمها صغيرة الحجم ، وتفتح فقط في أوقات الصلوات الخمس مما يفقدها أي دور اجتماعي ، ومن ثم فإن الكنائس ليست دور عبادة ، بل مؤسسات اجتماعية وسياسية وكذلك فإن الأمر ببناء الكنائس من سلطة المحافظين الآن بعد صدور قرار رئاسي بذلك ، والأغرب أن تصاريح إقامة المساجد بها العديد من الشروط الصعبة التي تجعل من بناء مسجد مغامرة صعبة على من يتصدى لها .

أما بخصوص خطف الفتيات المسيحيات وأسلمتهن بالقوة ، فهو كذب صريح ، بل الصحيح أن بعضهم يسلم طواعية نتيجة علاقة حب مع شاب مسلم ثم تتزوجه ، وقد ظهرن على شاشات التليفزيون وتمسكن بأزواجهن المسلمين وقلن أنهن لم يتعرضن لأي قهر ، وإذا كان ثمة قهر في الموضوع ، فهو القهر الكنسي الذي أصبح من القوة بحيث يتم الضغط على الدولة ، فتقوم بإكراه المسيحيات والمسيحيين الذين أسلموا بالعودة إلى الكنيسة ، وكأن الكنيسة المصرية أصبحت دولة داخل الدولة ، وهي أي الكنيسة تقوم بحبسهن في الأديرة وممارسة كل أنواع القهر المادي والمعنوي عليهن " وفاء قسطنطين ".

وفي موضوع تدبير المذابح للمسيحيين فهو كذب صريح لم يحدث قط - بل ربما الصحيح أن المسيحيين يعتدون على أملاك المسلمين ، ويضطر المسلمون إلى السكوت خوفاً من أجهزة الدولة التي تضطر لمحاباة الكنيسة والمسيحيين حتى لا تتهم بالتمييز!!. والمسيحيون المصريون من كل الطوائف لا يصل عددهم بالكاد إلا إلى ٦٪ من السكان والإحصائيات منشورة وموثقة ليست الإحصائيات الحديثة فقط ، بل الإحصائيات منذ أيام الاحتلال الإنجليزي تدور حول هذه النسبة ، وهم يحصلون

على جزء من الدخل القومي يماثل أربعة أضعاف نسبتهم ، والصحيح أنه إذا كان هناك تمييز تمارسه الحكومة المصرية فهو تمييز ضد المسلمين .

تدويل الأزمة هو الهدف من الشكوى التي تقدم بها المسيحيون المتحدون ، وهم مثل غيرهم من جماعات أقباط المهجر لا يخفون علاقتهم بالأوساط الصهيونية والأمريكية ويعلنون أنهم يريدون حل مشكلة الأقباط على طريقة أزمة دارفور ، أي أنهم يلوحون ويهددون بالتدخل الأجنبي ، وهو أمر يدخل في باب الخيانة وبديهي أنه لو أصدر البابا البطريرك قراراً بحرمان هؤلاء لانتهت الفتنة في عهدها ، ولكن الأوساط الكنسية المصرية تفضل دائماً مسك العصا من المنتصف فهي لا تؤيد أمثال هذه التحركات علناً ، ولكنها تستفيد من ذلك في إحداث نوع من الضغط على الحكومة المصرية لتحقيق مكاسب معينة ، كما لم يعد يخفى على أحد أن الكنيسة المصرية تقوم بدور سياسي مخالف لعقائدها وتقاليدها ، وهو أمر خطير لأنه يحول مصر إلى مناخ طائفي ، حزب مسيحي تقوده الكنيسة في مواجهة حزب سياسي يقوده رئيس الجمهورية مثلاً على أساس أنه ليس هناك رجال دين في الإسلام ، ومن المعروف أن طاعة البابا واجبة مسيحياً ، ومن ثم فإن تدخله في السياسة يؤدي إلى اصطفاف المسيحيين خلفه سياسياً ، أي يحول المسيحيين إلى حزب سياسي له قائد طاعته واجبة أما المسلمون فهم بالضرورة لا يشترط طاعة شيخ الأزهر لصحة إسلامهم ، ومن ثم فإن السلوك الكنسي سلوك خطير ومدمر لنسيج المجتمع المصري.

* * *

بالطبع فإن تدويل أزمة الأقباط في مصر ، فيه من الافتعال والمغامرة وعوامل الفشل أكثر مما فيه من عوامل النجاح ، فالمسيحيون المصريون أولاً ليسوا كلهم أرثوذكس ، وهم ثانياً لا يتواجدون في مكان جغرافي متصل ، بل متناثرون في كل محافظات مصر وهم ثالثاً ليس لهم لا لغة خاصة ولا ثقافة خاصة فهم يتحدثون العربية ويصطبغون بنفس التقاليد والثقافة التي يصطبغ بها المسلمون ، وهكذا فإن عملية التدويل ليست أكثر من ورقة يستخدمها أكثر من فريق ، فالولايات المتحدة

الأمريكية سوف تستخدمها في الضغط على الحكومة المصرية للحصول منها على مواقف سياسية معينة لصالح إسرائيل !!. والكنيسة المصرية سوف تستخدمها في الحصول على مكاسب ، بل وقد لوح أكثر من طرف قبطي مصري بضرورة عقد مؤتمر داخل الوطن يتم فيه شرح مشاكل الأقباط وبصراحة والحصول على مكاسب في هذا الصدد!! مما يدفع بالاعتقاد بوجود نوع من تقسيم الأدوار في هذا الصدد .

في المقابل فإن هناك أصوات قبطية مصرية وطنية مثل الأستاذ جمال أسعد يرى أن هذا السلوك خطر على مصر والأقباط قبل المسلمين ويؤدي إلى فتنة سوف يدفع الأقباط أساساً ثمنها ، ويؤدي إلى تصاعد المد الطائفي داخل مصر وسيزيد من الاحتكاكات الطائفية ، وأنها جزء من مخطط دولي يستهدف تقسيم المنطقة .